

Distr.: General
9 January 2023



الدورة السابعة والسبعون

البند 18 (ب) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل
للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية
موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية
المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

قرار اتخذته الجمعية العامة في 30 كانون الأول/ديسمبر 2022

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/77/443/Add.2، الفقرة 14)]

245/77- متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)
واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول
الجزرية الصغيرة النامية

إن الجمعية العامة،

إنه تؤكد من جديد أن إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)⁽¹⁾
هو إطار شامل قائم بذاته يحدد أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ويستند إلى برنامج
العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية⁽²⁾ واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ
برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية⁽³⁾، وإذ تقر بأن مسار ساموا يتسق

(1) القرار 15/69، المرفق.

(2) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، 25 نيسان/أبريل -
6 أيار/مايو 1994 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويتان)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الثاني.

(3) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس،
موريشيوس، 10-14 كانون الثاني/يناير 2005 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويت)، الفصل الأول،
القرار 1، المرفق الثاني.



مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽⁴⁾ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية⁽⁵⁾، ويطامشى مع إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030⁽⁶⁾، والخطة الحضرية الجديدة⁽⁷⁾، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ⁽⁸⁾،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تشكل حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة، وإذ نجدد لذلك تضامننا مع تلك الدول، التي لا تزال تواجه تحديات مجتمعة ناشئة عن عوامل منها، على وجه الخصوص، بعدها الجغرافي وصغر اقتصاداتها وارتفاع التكاليف والآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية، وإذ لا يزال يساورها القلق بوجه خاص لأن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية لم تحقق مستويات عالية ومطردة من النمو الاقتصادي، وهو ما يعزى جزئيا إلى قابليتها للتضرر من الآثار السلبية المستمرة للتحديات البيئية والصدمات الاقتصادية والمالية الخارجية،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذًا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلّم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضى بالألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تقر بالعواقب الوخيمة لجائحة كوفيد-19 على التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المتوخاة في مسار ساموا وخطة عام 2030، بما في ذلك العواقب البعيدة الأثر والطويلة الأمد بالنسبة للقضاء على الفقر والعمالة والنمو والرفاه الاجتماعي نتيجة للانكماش غير المسبوق لاقتصاداتها، وإذ تلاحظ مع القلق أن أرصدة الديون الخارجية للدول الجزرية الصغيرة النامية قد زادت بمقدار 70 نقطة مئوية منذ عام 2009، مما أدى إلى ارتفاع متوسط معدل الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول بمقدار 11 نقطة مئوية ليصل إلى 61,7 في المائة في عام 2019، في حين أن قدرة تلك الدول على التأمين الذاتي ضد الصدمات الخارجية لا تزال تشهد المزيد من التدهور، وإذ تؤكد أن تحقيق الأهداف والغايات المحددة في خطة عام 2030 سيكون أكثر صعوبة وأن دمج مفهوم القدرة على الصمود أمر بالغ الأهمية لإتاحة بناء مستقبل مستدام وتجنب خلق مخاطر جديدة،

(4) القرار 1/70.

(5) القرار 313/69، المرفق.

(6) القرار 283/69، المرفق الثاني.

(7) القرار 256/71، المرفق.

(8) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21، المرفق.

وإنّ تسلم بقلق بالغ بأنّ الدول الجزرية الصغيرة النامية شهدت في عام 2021 مزيداً من التدهور في وضع ديونها الخارجية، التي بلغت مستويات قياسية جديدة قدرها 66,1 بليون دولار، مما أدى إلى ارتفاع نسبة تكاليف خدمة الدين إلى عائدات الصادرات من 37 في المائة في عام 2019 إلى 41,1 في المائة في عام 2021،

وإنّ تقر بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك ما يتعلق منها بارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر الجوية القسوى، التي ما زالت تشكل خطراً كبيراً على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، والتي تمثل للعديد منها أشدّ الأخطار التي تهدّد بقاءها ومقومات وجودها، بما في ذلك من خلال فقدان بعضها لأقاليمها، وكذلك من خلال الأخطار التي تهدّد توفر المياه والأمن الغذائي والتغذية،

وإنّ تحيط علماً مع القلق بالنتائج الواردة في التقارير الأخيرة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ولا سيما تقرير التقييم السادس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والتقارير الخاصة للفريق الحكومي الدولي المعنونة بالاحترار العالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية، وتغير المناخ والأرض، والمحيط والغلاف الجليدي في مناخ متغير،

وإنّ تلاحظ أهمية المحيطات والبحار والموارد البحرية للدول الجزرية الصغيرة النامية، بالنظر إلى ما تتسم به هذه الدول من خصائص فريدة واعتمادها على المحيطات وتنوعها البيولوجي وتعرضها لآثارها بشكل خاص، وإنّ تلاحظ أيضاً الدور المركزي للمحيطات في ثقافة شعوب الدول الجزرية الصغيرة النامية وسبل عيشها وتمييزها المستدامة،

وإنّ تعترف بالجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، وإنّ تكرر في هذا الصدد تأكيد النداءات الواردة في الإعلانين المعنونين "محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل"⁽⁹⁾ و "محيطاتنا، مستقبلنا، مسؤوليتنا"⁽¹⁰⁾ المعتمدين على التوالي في مؤتمر الأمم المتحدة لعامي 2017 و 2022 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، وإنّ تعترف أيضاً بالإجراءات المعززة الأخرى لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة مع التركيز بشكل خاص على غاياته 2-14 و 4-14 و 5-14 و 6-14 التي حل أجل تحقيقها في عام 2020⁽¹¹⁾، وإنّ تجدد الالتزام باتخاذ إجراءات عاجلة وبالتعاون على كل من المستوى العالمي والإقليمي ودون الإقليمي لتحقيق جميع الغايات في أقرب وقت ممكن ودون تأخير لا مبرر له،

وإنّ تلاحظ مع القلق الاستنتاجات التي خلص إليها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وإنّ تشير إلى عقد مؤتمر القمة المعني بالتنوع البيولوجي في 30 أيلول/سبتمبر 2020، والجزء الأول من الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي استضافته الصين في الفترة من 11 إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021،

(9) القرار 312/71، المرفق.

(10) القرار 296/76، المرفق.

(11) المرجع نفسه.

وإذ تتطلع إلى الجزء الثاني، الذي سيعقد في كندا في الفترة من 7 إلى 9 كانون الأول/ديسمبر 2022، والذي سيعتمد فيه إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020،

وإذ تلاحظ مع القلق أيضا أثر التلوث بالمواد البلاستيكية على الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك في البيئة البحرية، وإذ تشجع كذلك الجهود المبذولة على جميع الأصعدة من أجل منع التلوث بالمواد البلاستيكية وتقليله والقضاء عليه، وإذ ترحب أيضا باتخاذ قرار عقد لجنة تقاوض حكومية دولية لوضع صك ملزم قانونا بشأن القضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، من قبل جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة المستأنفة بموجب قرارها 14/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022⁽¹²⁾،

وإذ تؤكد أهمية القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وإذ تلاحظ أن القضاء على الفقر هو أكبر تحدٍ عالمي وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وهو أيضا هدف رئيسي لخطة عام 2030 بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان النامية،

وإذ تسلّم بما يقدمه المجتمع الدولي من تعاون ودعم منذ أمد طويل، حيث اضطلع بدور هام في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على إحراز تقدم في معالجة مواطن ضعفها، وفي دعم الجهود التي تبذلها في مجال التنمية المستدامة، وإذ تشير إلى الفقرة 19 من مسار ساموا التي تدعو إلى تعزيز هذا التعاون، وإلى الفقرة 22 من مسار ساموا التي تؤكد الحاجة الملحة لإيجاد حلول إضافية للتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تعميم التنمية المستدامة على جميع المستويات عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإذ تقر بالصلات التي تربط بينها، بغية تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها،

1 - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام⁽¹³⁾؛

2 - **تشير** إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) في 27 أيلول/سبتمبر 2019 واعتماد إعلانه السياسي⁽¹⁴⁾ في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وتتطلع إلى تنفيذ النداءات الواردة في الإعلان السياسي بشكل تام وعاجل؛

3 - **تكرر التأكيد** على الدعوة الموجهة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئتهما الفرعية لرصد التنفيذ الكامل لإعلان بربادوس⁽¹⁵⁾ وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة ومسار ساموا، بما في ذلك من خلال أطر الرصد التابعة للجان الإقليمية، وتشير إلى المناقشة التي جرت خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2022 بشأن

(12) UNEP/EA.5/Res.14.

(13) A/77/218.

(14) القرار 3/74.

(15) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، 25 نيسان/أبريل - 6 أيار/مايو 1994 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الأول.

التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية المستدامة بهدف تعزيز المشاركة وتنفيذ الالتزامات؛

4 - **تشدد** على ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لقضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية وشواغلها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وعملياتها ذات الصلة وفي عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ذي الصلة، وتدعو إلى إعداد معلومات مصنفة تخص الدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه التحديد في جميع تقارير الأمم المتحدة الرئيسية، عند الاقتضاء؛

5 - **ترحب** بالقرار 14/5 الذي اتخذته جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة المستأنفة والذي قررت فيه أن تعقد لجنة تفاوض حكومية دولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، استناداً إلى نهج شامل يتناول دورة العمر الكاملة للمواد البلاستيكية؛

6 - **تشير مع القلق** إلى نتائج واستنتاجات تقييم الاحتياجات الذي أجري بسبب توسيع ولاية كل من وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتؤكد ضرورة تخصيص موارد كافية تتناسب مع ولايات هاتين الوحدتين، مع مراعاة المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وعملياته التحضيرية؛

7 - **ترحب** بالتزام المجتمع الدولي المستمر باتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لمعالجة مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبمواصلة البحث بصورة منسقة عن حلول جديدة للتحديات الرئيسية التي تواجهها بهدف دعم التنفيذ التام لمسار ساموا؛

8 - **تدعو** إلى اتخاذ إجراءات فورية وجوهرية لتيسير استجابة الدول الجزرية الصغيرة النامية للتعافي من الأزمة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ومعالجة الأزمة الصحية والاقتصادية غير المسبوقة في تلك الدول، مع الحفاظ على إنجازاتها والتزاماتها في مجال التنمية المستدامة، وتعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ بما يتماشى مع مسار ساموا والإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وتلاحظ مع التقدير التوصيات الصادرة عن الرؤساء المشاركين لعملية اجتماعات المائدة المستديرة المعنونة "تيسير حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل: تحديد الحلول للتعافي من جائحة كوفيد-19 والصمود في مواجهتها"، وتدعو الدول الأعضاء إلى النظر في البيان والنداء إلى العمل المنبثقين عن حوار المائدة المستديرة الثاني بشأن حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل المعقود في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وإلى الانضمام إلى مجموعة أصدقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية وترحب بالالتزامات التي تعهدت بها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في البيان الصادر عن اجتماعها الرفيع المستوى لعام 2020 بتحسين السياسات والبرامج الرامية إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

9 - **تسلم** بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات كبيرة في الحصول على التمويل الموجه للتنمية المستدامة بالقدر الكافي وبتكلفة ميسورة، بما في ذلك التمويل الميسر، وتشجع في هذا الصدد

الجهات التي توفر التمويل الإنمائي على النظر في أوجه الضعف الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تعزيز التعاون الإنمائي؛

10 - تشير إلى توصيات الأمين العام ومبادئه التوجيهية بشأن تطوير وتنسيق العمل داخل منظومة الأمم المتحدة لوضع مؤشر ضعف متعدد الأبعاد في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك ما يتصل بوضعه في صيغته النهائية واستخداماته المحتملة، وتشير أيضا إلى إنشاء فريق تمثيلي رفيع المستوى من الخبراء يشترك في رئاسته رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا، غاستون براون، ورئيسة وزراء النرويج السابقة، إرنا سولبرغ، وترحب بالتقدم الذي أحرزه الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية في عمله وفي تقريره المرحلي، وفي هذا الصدد:

(أ) تدعم التعاريف المقترحة فيما يتعلق بالضعف الهيكلي والقدرة على الصمود والهيكل ذي المستويين المبينة في التقرير باعتبارها أساسا يستند إليه الفريق في مواصلة عمله، مع استخدامها لتوجيه اختيار المؤشرات المناسبة للاسترشاد بها في تحديد جوانب الضعف على صعيد جميع قطاعات التنمية المستدامة، وهيكل الإدارة المقترح، ووضع موجزات قطرية لأوجه الضعف والقدرة على المجابهة،

(ب) **تلاحظ** طلب الفريق تمديد الوقت اللازم لإنجاز عمله، وتقرر أن تطلب إلى الفريق أن ينهي عمله بشأن المؤشر، بتشاور تام مع جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، وفقا لاختصاصات الفريق الرفيع المستوى، وأن يجري مشاورات إضافية، حسب الاقتضاء، لمعالجة هذه المسائل وغيرها من المسائل ذات الصلة بالموضوع، مع مراعاة التقارير الخطية المقدمة حتى الآن، وأن يقدم تقريره النهائي في موعد أقصاه 30 حزيران/يونيه 2023؛

11 - **تكرر التأكيد** على أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تواجه خسائر وأضرارا مرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك الظواهر الجوية القسوى والظواهر الطبيعية الحدوث، التي تنشأ عنها تحديات اجتماعية واقتصادية وبيئية غير مسبوقه ترفع عبء الديون إلى مستويات لا يمكن تحملها، وتدعو في هذا الصدد إلى اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة وطموحة، بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ⁽¹⁶⁾ واتفاق باريس، لتقادي خطر وتأثير تغير المناخ على الدول الجزرية الصغيرة النامية والتقليل من حدتها ومواجهتهما؛

12 - **تحيط علما** بالنتائج التي توصل إليها الأمين العام فيما يتعلق بالقدرة المحدودة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والمرتفعة الدخل، على الحصول على التمويل المتصل بالكوارث بسبب اختلاف معايير تحديد الأهلية وحجم الموارد اللازمة للحصول عليه، وكذلك الحاجة إلى بيئة تمكينية على جميع المستويات، وتدعو المؤسسات المالية الدولية إلى أن تتفتح معايير تحديد الأهلية وطرائقها التي تحول دون الحصول على الموارد، مع مراعاة مواطن الضعف المتعددة الأبعاد، وتحث المجتمع الدولي على زيادة تخصيص التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به وتيسير الوصول إليه للحد من مخاطر الكوارث ولاتخاذ التدابير الوقائية الأخرى ضمن إطار شامل لإدارة المخاطر، بما يتناسب مع حجم مخاطر الكوارث الحالية والمستقبلية، مع مراعاة العقبات التي حالت

دون فعالية حشد التمويل الحيوي لفائدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما لتنفيذ الخطط والاستراتيجيات ذات الصلة التي تصوغها الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

13 - **تؤكد من جديد** أن المساعدة الإنمائية الرسمية، بشكليها التقني والمالي، يمكنها تعزيز مرونة المجتمعات والاقتصادات، وتهيب بالمجتمع الدولي إلى حشد المزيد من التمويل الإنمائي من جميع المصادر وعلى جميع المستويات من أجل دعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

14 - **تسلم مع القلق** بتحديات المرحلة الانتقالية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية التي خرجت أو هي على وشك الخروج من فئة أقل البلدان نموا، ولا تزال تضع في اعتبارها أن خروج البلدان من تلك الفئة يجب ألا يعرقل تقدمها في مجال التنمية، وتشدد على الحاجة إلى وضع وتنفيذ استراتيجية انتقالية مجدية متعددة السنوات لتيسير خروج كل دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية من فئة أقل البلدان نموا، بدعم من المجتمع الدولي عند الاقتضاء، والتخفيف، في جملة أمور، من الأضرار الناجمة عن فقدان المحتمل للتمويل بشروط ميسرة، والحد من مخاطر مراكمة أعباء ثقيلة من الديون وضمان الاستقرار المالي على صعيد الاقتصاد الكلي؛

15 - **تكرر** دعوة المؤسسات المعنية إلى أن تستخلص الدروس من الجهود التي يبذلها كل منها لمعالجة الظروف المتنوعة في كل بلد، وتحسين إدارة العمليات الانتقالية وعمليات الخروج من فئة أقل البلدان نموا، وتسلم بأن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تواصل التركيز على أشد البلدان احتياجا، وتحيط علما بالرغبة في إجراء تحليل أوسع نطاقا لتدابير جديدة للتمويل بشروط ميسرة والتقييمات المتعددة الأبعاد، انطلاقا من التجارب الحالية فيما يتعلق بالاستثناءات من شروط الأهلية، بغية معالجة أوجه القصور التي تعترى تقييم التنمية وجاهزية الخروج من فئة أقل البلدان نموا على أساس الدخل وحده؛

16 - **تكرر** دعوة الدول الأعضاء إلى أن تدعو البنك الدولي إلى النظر في إعادة إحياء الفريق العامل الرفيع المستوى فيما بين المصارف الإنمائية وشركائها لمراجعة القواعد التي تنظم إمكانية حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل الميسر؛

17 - **تشدد** على ضرورة اتخاذ تدابير محددة الأهداف للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، للحد من أوجه عدم المساواة ولتشجيع تنفيذ نظم وتدابير مناسبة وطنيا للحماية الاجتماعية للفقراء ومن يعيشون أوضاعا هشة؛

18 - **تسلم** بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية لا يكون ممكنا بدون الاستثمار الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي على المدى الطويل، الذي يمكن تيسيره واجتذابه من خلال تهيئة بيئة مؤاتية ودعم قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

19 - **تشير** إلى الاستعراض الشامل لمعايير التصنيف في فئة أقل البلدان نموا الذي أجرته لجنة السياسات الإنمائية في عام 2020، وتتطلع إلى عملية الاستعراض المقبلة؛

20 - **ترحب** بإنشاء جوائز الأمم المتحدة للشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، للاعتراف بجهود أفضل الشراكات الدائمة وأبرزها وأكثرها أصالة في تنفيذ أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومكافأة تلك الجهود، بما يتسق مع مسار ساموا ويتواءم مع المعايير والقواعد الخاصة بشراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

21 - **تعهد تأكيد** الالتزام باتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لمعالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، بطرق منها مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومسار ساموا، وتشدد على الضرورة الملحة لإيجاد حلول إضافية للتحديات الكبرى التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بطريقة منسقة لمساعدتها في الحفاظ على قوة الدفع التي تحققت إثر تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا وفي تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

22 - **تعهد أيضا تأكيد** دعوتها إلى عقد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام 2024 بغرض تقييم قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق التنمية المستدامة، بما يشمل خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، وتقرر أن يعقد المؤتمر الدولي خلال الربع الثاني أو الثالث من عام 2024 لمدة لا تزيد عن خمسة أيام؛

23 - **ترحب** بعرض حكومة أنتيغوا وبربودا استضافة المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام 2024؛

24 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يكفل، بحلول عام 2024، تخصيص الموارد الكافية للوفاء بالولايتين الأخذتين في التوسع لوحدي الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي دعما لخطة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية والمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المقبل وعمليته التحضيرية؛

25 - **تكرر تأكيد** دعوتها الأمين العام إلى أن يواصل استخدام صلاحياته للدعوة إلى عقد اجتماعات لمواصلة العمل على وضع حلول للدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتصل بضعفها إزاء الديون في الأجل العاجل وبقدرتها على تحمل الديون في الأجل الطويل، مع إيلاء الاعتبار الواجب للضعف المتعدد الأبعاد، بما في ذلك إمكانية اعتماد مؤشر ضعف متعدد الأبعاد، باعتباره معيارا للحصول على التمويل بشروط ميسرة، وتدعو الأمين العام، في هذا الصدد، إلى أن ينظر في توجيه طلب إلى طائفة واسعة متنوعة من الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإئمانية والشركاء في التنمية المتعددة الأطراف، لعقد اجتماع رفيع المستوى أثناء المؤتمر من أجل مناقشة مسألة تعبئة التمويل لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

26 - **تقرر** أن يقوم المؤتمر بما يلي:

(أ) تقييم التقدم المحرز حتى الآن والثغرات والتحديات المتبقية في تنفيذ برنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس، ومسار ساموا، بما في ذلك إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية، استنادا إلى أمور منها التقارير الموجودة والعمليات ذات الصلة بالموضوع، مع التشديد على أهمية مواصلة النظر الموضوعي في متابعة وتنفيذ مسار ساموا، وبرامج العمل السابقة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والسعي إلى تجديد الالتزام السياسي من جانب جميع البلدان بتلبية الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية والتصدي لمواطن ضعفها بفعالية من خلال التركيز على الإجراءات العملية والبراغماتية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا، بوسائل منها تعبئة موارد محددة الأهداف، بما فيها الاستثمار المحلي والخاص، وتقديم المساعدة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ب) تحديد التحديات الجديدة والمستجدة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية والفرص المتاحة لها في مجال التنمية المستدامة وطرق ووسائل التصدي لتلك التحديات والاستفادة من تلك الفرص، بطرق منها تعزيز الشراكات التعاونية بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، ومواصلة تحديد الأولويات بالنسبة لتنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل النظر فيها، بما يتسق مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبما يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، والخطة الحضرية الجديدة، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

27 - **تقرر** بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية قد أثبتت التزامها بالنهوض بالتنمية المستدامة، وعملت لهذا الغرض على تعبئة الموارد على المستويين الوطني والإقليمي رغم محدودية قاعدة مواردها، وترحب بما أبداه المجتمع الدولي والقطاع الخاص من تعاون وقدماء من دعم منذ أمد طويل، حيث اضطلعوا بدور مهم في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على إحراز تقدم في معالجة مواطن ضعفها، وفي دعم الجهود التي تبذلها في مجال التنمية المستدامة؛

28 - **تدعو** إلى مواصلة بذل الجهود وتعزيزها لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإلى تعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما يتماشى مع التحديات المتعددة القائمة والمستجدة التي تواجهها تلك الدول في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة؛

29 - **تقرر** أن تعقد في عام 2023، قبل بدء الدورة الثامنة والسبعين، اجتماعا تحضيريا إقليميا في كل منطقة من المناطق الثلاث التي تقع فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية واجتماعا تحضيريا إقليميا لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل تحديد المساهمات التي ستقدم إلى المؤتمر وإعدادها، والعمل في الوقت ذاته على تعظيم الاتساق والتكامل مع الأعمال التحضيرية الأخرى؛

30 - **تقرر أيضا** أن تجرى الأعمال التحضيرية الوطنية والإقليمية والأقليمية والموضوعية بأكثر الطرق فعالية وأحسنها تنظيما وأوسعها مشاركة، وأن تقوم، لهذا الغرض، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق وحدتها المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب الممثل السامي والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية، كل في إطار ولايته وفي حدود موارده المتاحة، بتوفير الدعم اللازم للمؤتمر ولعمليته التحضيرية؛

31 - **تقرر كذلك** أن تصدر عن المؤتمر وثيقة ختامية سياسية متفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي مركزة وتطلعية وعملية المنحى؛

32 - **تقرر** أن تنشئ لجنة تحضيرية للاضطلاع بالأعمال التحضيرية التنظيمية والإجرائية والفنية للمؤتمر، تنظم دورة تنظيمية لمدة يوم واحد في النصف الأول من عام 2023 ودورتين لا تتجاوز مدة كل منهما خمسة أيام في النصف الأول من عام 2024، وتقرر أيضا أن يتألف مكتب اللجنة التحضيرية من عضوين من كل مجموعة إقليمية، ومن أعضاء من البلد المضيف بحكم الصفة، ورئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وأن تنتخب اللجنة رئيسين مشاركين من بين أعضاء المكتب المرشحين، أحدهما من دولة متقدمة والآخر من دولة نامية؛

33 - **تدعو** المجموعات الإقليمية إلى تسمية مرشحها للعضوية في مكتب اللجنة التحضيرية المتألف من 10 أعضاء في موعد لا يتجاوز 31 كانون الثاني/يناير 2023، حتى يشاركوا في الأعمال

التحضيرية للاجتماع الأول للجنة، وتدعو المكتب إلى عقد اجتماعات إضافية للجنة التحضيرية بشكل غير رسمي في نيويورك، بحسب الحاجة وبأكثر الطرق كفاءة وفعالية، من أجل اختتام المحادثات بشأن مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر؛

34 - **تقرر** أن تعتمد اللجنة التحضيرية، خلال دورتها التنظيمية في النصف الأول من عام 2023، قرارات وأن تقدم، حسب الاقتضاء، توصيات إلى الجمعية العامة بشأن الطرائق الإضافية لعقد المؤتمر وشكله وسبل تنظيمه بأكثر الطرق كفاءة وفعالية؛

35 - **توافق** على عقد المؤتمر على أرفع مستوى ممكن وتضمينه جزءا رفيع المستوى؛

36 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم كل الدعم المناسب للأعمال المضطرب بها في إطار العملية التحضيرية للمؤتمر وللمؤتمر نفسه وأن يكفل التعاون بين الوكالات ومشاركتها الفعالة واتساق عملها داخل منظومة الأمم المتحدة واستخدام الموارد بكفاءة، من أجل تحقيق أهداف المؤتمر؛

37 - **تقرر** أن تكون المشاركة في المؤتمر ولجنته التحضيرية مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو أعضاء الوكالات المتخصصة، وأن تسري على اجتماعات اللجنة التحضيرية الأنظمة الداخلية للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والترتيبات التكميلية التي حددها المجلس لعمل لجنة التنمية المستدامة في مقره 215/1993 المؤرخ 12 شباط/فبراير 1993 و 201/1995 المؤرخ 8 شباط/فبراير 1995، وأن تنظر اللجنة التحضيرية في النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر وتعمده مع مراعاة الممارسة المتبعة في الجمعية العامة ومؤتمراتها؛

38 - **تدعو** أصحاب المصلحة المعنيين، بما يشمل منظمات الأمم المتحدة وهيئاتها والمؤسسات المالية الدولية والمجموعات الرئيسية الوارد ذكرها في جدول أعمال القرن 21⁽¹⁷⁾ إلى المشاركة بصفة مراقب في المؤتمر وفي اجتماعات اللجنة التحضيرية؛

39 - **تدعو** إلى مشاركة الأعضاء المنتسبين⁽¹⁸⁾ إلى اللجان الإقليمية في المؤتمر وفي اجتماعات اللجنة التحضيرية، بالصفة نفسها التي حددت لمشاركتهم في المؤتمرات العالمية المعنية بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي عقدت في أعوام 1994 و 2005 و 2014؛

40 - **تدعو** الأمين العام إلى أن يعين أمينا عاما للمؤتمر في أقرب وقت ممكن؛

41 - **تحث** الجهات المانحة على الصعيدين الدولي والثنائي والقطاع الخاص والمؤسسات المالية والمؤسسات والجهات المانحة الأخرى على توفير الدعم للأعمال التحضيرية للمؤتمر عن طريق تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني لدعم الأعمال التحضيرية للمؤتمر ودعم مشاركة ممثلي البلدان النامية، مع إيلاء الأولوية للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك تغطية تكاليف تذاكر الطيران بالدرجة

(17) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دو جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الثاني. المجموعات الرئيسية التي حددها جدول أعمال القرن 21 هي النساء، والأطفال، والشباب، والشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والعمال ونقابات العمال، والأعمال التجارية والصناعة، والأوساط العلمية والتكنولوجية، والمزارعون.

(18) أوروبا، وأوغولا، وبرمودا، وبورتوريكو، وبولينيزيا الفرنسية، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وكومونولث جزر ماريانا الشمالية، وساموا الأمريكية، وسانت مارتن، وغواديلوب، وغوام، وكاليدونيا الجديدة، وكوراساو، ومارتينيك، ومونتسيرات.

الاقتصادية وبدل الإقامة اليومي والمصروفات النثرية في محطات السفر، وتدعو إلى تقديم تبرعات لدعم مشاركة البلدان النامية في العمليات التحضيرية على الصعيدين الإقليمي والدولي وفي المؤتمر نفسه؛

42 - **تشدد** على ضرورة مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية الأخرى، ولا سيما المنتمية منها إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، مشاركة فعالة في العمليات التحضيرية الإقليمية والدولية وفي المؤتمر نفسه، حسب الاقتضاء، وتدعو إلى تقديم التبرعات لدعم مشاركتها؛

43 - **تسَلِّم** بضرورة تحسين جمع البيانات والتحليل الإحصائي لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من التخطيط الفعال لتنفيذ وتحقيق خطة عام 2023، بما فيها أهداف التنمية المستدامة الواردة فيها وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومتابعة وتقييم وتعقب ذلك، وفي هذا الصدد، تشير إلى اعتماد إطار رصد مسار ساموا ووضعه في صيغته النهائية، وتشجع كذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية على استخدام الإطار للإبلاغ قبل انعقاد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وتكرر الدعوة إلى إقامة شراكات مجدية مع الدول الجزرية الصغيرة النامية للمساعدة في تعزيز مكاتبتها الإحصائية وتقديم دعم معزز في تطوير القدرات الوطنية لتحسين جمع البيانات والتحليل الإحصائي، بما في ذلك البيانات المصنفة والعالية الجودة، وترحب ببدء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشغيل منصة بيانات الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار اجتماع برنامج عمل ودادلي الذي عقد في سانت جونز يومي 8 و 9 آب/أغسطس 2022، وتدعو كذلك الأمين العام إلى مواصلة إطلاع الجمعية العامة على آخر المستجدات بشأن هذه المسألة؛

44 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدّم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والسبعين، تقريراً عن متابعة وتنفيذ مسار ساموا، بما في ذلك عن التقدم المحرز والتحديات التي لا تزال قائمة، وعن تنفيذ هذا القرار، استناداً إلى مناقشات ونتائج الاجتماعات التحضيرية الوطنية والإقليمية والدولية، وكذلك العملية التحضيرية لعقد المؤتمر الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، والتقرير النهائي للفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد؛

45 - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والسبعين، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة"، البند الفرعي المعنون "متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية".

الجلسة العامة 56 (المستأنفة)

30 كانون الأول/ديسمبر 2022